

الرجوع لا يخلو بعد ما حنفى فذكر زوجا غير من البدعي الحرام
 اذا كانت غير حنيفة على الاظهر الا اذا اصاب طاعة فلا
 البتة في مختلف الرجوع متى مضت الثلاثة الا لها وقعت
 المتبوتة الكبرى **فصل في الخلع امره سنة وشروطه اربع**
وشروطه اربع فاما امره فانه تكليف الزوج واختياره
 وصحة تضمن في الزوج الثالث والترابع بايجاب وقبول
والخمس والسادس في الما قبل الاعراض **وشروطه**
 فالاول المشورة كما في العوض من الثاني العوض حال او
 حنيفة **الثالث** ان لا يكون العوض الذي من المزمع
 بالعقد لها ولا ولا دعتة صغار **الرابع** ان يكون ذلك العوض
 ضار الى الزوج فاذا اجتمع هذه الاركان كان ذلك وطا كان
 الخلع صحيحا فاذا اختلف احد الشرط لم ينعقد فان كانت المطلقة
 قبل ذلك خلوها بنت بيوم صغرى وان كانت في الفخيمونة
 كبر او مع ذلك لم ينعقد العوض وان كانت وطوان لم يخلو فان كانت الا
 وكان واختلف احد الشرط او طرأ ما كان الطلاق جميعا الا اذا اختلف
 لغيرها كانت مما يلزم بالعقد لها وان كانت غير ناشرة وكان الخلع
 في هاتين الصورتين شرط لم يكون شيئا لاجبي ولا يابن الا اذا كان
 عقد ارجح وكذا الرجوع اختلف امره كان فلو سني وكذا
 حيث طلقها على سني ولا حقة فلا سني وحيث وتكون شيئا
 فالعوض مردود عليها وكذا حيث يكون جميعا فان كان خيرا
 حله في فصل من ههنا افتارة يكون صحيحا واناهه جميعا
 وقارة لا يكون شيئا فلا يظن ان مختلفه يصير جميعا

فصل في الرجوع
 بانته بدونه
 صحرا
 حلاصته الخلع
 الخلع ان يكون
 الموهنا شدة
 ولم يتصل في
 الخلع في كل
 فانما
 في كل
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق

في جميع الوجوه **فصل في العدة هي** ما عن طلاق
 فلا تجب الا بعد دخول او حلوله فعدة الحامل بوضع
 حملها حاتقا والحائض بثلاثة حيضات غير الذي
 طلقا فيها فان انقطع الحيض بعد ان اتاها تزويت
 الى الا باسنتون سنة هذا عاقرة للمذهب الشريف
 واما الايسة والصبريا والصغرة فثلاثة اشهر **واي اعدت**
المتوفاهن اربعين يوما **الثانية** **عشرة** **اذا كانت** **الحا**
 حل عدتها اقل الاجلين من الوضع والاربعه الا اشهر
 والعشر والعمره وقتها من حين العلم للعاقلة ومن
 وقت الوقوع لغيرها ويجب التقم لغير الناسرة في جميعها
 وعليها ان تعتد حيث بلغها موجب العدة والفتنة للثوفا
 غيرها الا في بنز لها ولها الخرج بانها ارجح على الكلقم الا انه
 اذ وهو من الزينة في غير عدتها **الطلاق الرجوع**
في الطهر وهو محذور **والمقال اللعالبه**
 فلا يخل النطق به فمن قال لزوجي هي عليه طهر ام فقد اتى
 فكل من القول ورور او صرح ان يقول انت وطاهه
 او طاهه تداوي بشعبها او حلاصتها من ارجح او سببها
 او عصبه متصل ولو سوا غير او كتابه كما في عدتها او
 في مناهها او امره في طهر النية وكذا في طلاق
 وكذا في الوطى ومغفره فان عتق بكعبه الوطى في العدة
 الوطى الكماره عتق من غير فتمت فمصر من بين

فصل في الرجوع
 بانته بدونه
 صحرا
 حلاصته الخلع
 الخلع ان يكون
 الموهنا شدة
 ولم يتصل في
 الخلع في كل
 فانما
 في كل
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق
 وكذا في العتق